الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل
والتدخل الأنجلو / فرنسى
(١٨٦٣ – ١٨٧٩)
الجزء الأول

المركز القومى للترجمة

إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1444
- الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل والتدخل الأنجلو فرنسى (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ج١
- محمد صبرى السوربونى
- ناجى رمضان عطية
- أحمد زكريا الشلق
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب:

L'Empire Égyptien
Sous Ismail
et
L'Ingérence Anglo - Française
(1863 – 1879)
De: Mohamed Sabry

"جميع الحقوق محفوظة لأسرة المؤلف"

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومى للترجمة.
شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ – ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524-2735426 Fax: 27354554

الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل والتدخل الأنجلو فرنسى (١٨٦٣ - ١٨٧٩)
الجزء الأول

تأليـــــــف: محمد صبرى السوربونى
ترجمـــــــة: ناجى رمضان عطيـــة
مراجعة وتقديم: أحمـد زكريـا الشلـق

2010

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

السوربونى، محمد صبرى.
الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل والتدخل الأنجلو فرنسى (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ج١، تأليف: محمد صبرى السوربونى؛ ترجمة: ناجى رمضان عطية؛ مراجعة وتقديم: أحمد زكريا الشلق.
ط١ - القاهرة. المركز القومى للترجمة، ٢٠١٠.
٥٧٢ ص، ٢٤سم
١- مصر - تاريخ - العصر الحديث - عصر إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩م)
أ- عطية، ناجى رمضان (مترجم)
ب- الشلق، أحمد زكريا (مراجع ومقدم)

رقم الإيداع: ٢٠٠٨/٩٦٨١
الترقيم الدولى: I.S.B.N 978- 477 - 479 - 210 - 5
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى، وتعريفه بها. والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

تقديم:.....7

تنويه:.....23

الفصل الأول: عباس الأول (١٨٤٩-١٨٥٤).....31

الفصل الثانى: الغزو الديبلوماسى والقنصلى لمصر(١٨٥٤ – ١٨٦٣).....57

الفصل الثالث: الغزو الاقتصادى وشركة قناة السويس(١٨٥٤ – ١٨٦٣).....91

الفصل الرابع: الغزو عن طريق الرهن العقارى.....143

الفصل الخامس: الماليـــة والتـــدخل الأجنبـــى.....173

الفصل السادس: العصر الذهبى للقناصل والمغامرين أو نظام الامتيازات الأجنبية والإصلاح القضائى.....329

الفصل السابع: خسائر مصر فى قناة السويس.....405

الفصل الثامن: الرأى العام.....489

تقديـــم

يعد الأستاذ الدكتور محمد صبرى "السوربونى" (١٨٩٠ – ١٩٧٨)، مؤلف هذا السِّفر، واحدًا من فرسان الرعيل الأول من المؤرخين الأكاديميين الذين وضعوا أسس المدرسة التاريخية الحديثة فى مصر، التى تعتمد المنهج العلمى للبحث التاريخى، وتؤصِّل تقاليد الكتابة الحديثة لتاريخ مصر، والتى شاركه فيها رفيقاه الأستاذان محمد رفعت بك ومحمد شفيق غربال بك، تلك المدرسة التى برزت فى أعقاب ثورة ١٩١٩، وبسببها، لتشارك فى قضية استقلال الوطن، فى مجال نهضة الكتابة التاريخية وتحديثها، وهو مجال لا يقل – فى تقديرنا – عن مجال النضال السياسى. ولقد كان ثلاثتهم طليعة جيل جديد من المؤرخين الذين درسوا خارج الوطن، بعد أن آمنوا بأن العلم لا وطن له وأنه يجب التماسه حيثما تقدمت مناهجه وطرائقه، ثم عادوا إلى مصر وقدموا دراسات رائدة، تنطلق من شعور قومى رشيد، وليس من تعصب بغيض، مستندين إلى أسس المنهج العلمى الحديث، بما فيه من روح نقدية وموضوعية.

ولا نرى بأسًا من أن نقدم ترجمة موجزة لحياة الدكتور محمد صبرى، قبل أن نبرز أهمية هذا الكتاب الذى بين أيدينا، حتى نلم بنشأته وتكوينه العلمى والثقافى، والوظائف التى تولاها، مما يلقى مزيدًا من الضوء حول فكره ومنهجه ويضيىء جوانب هذا العمل.

لقد ولد محمد صبرى عام ١٨٩٠ – على وجه التقريب – فى المرج؛ إحدى بلاد مديرية القليوبية، لوالد كان يعمل مفتشًا للزراعة فى تفاتيش الأسرة المالكة، مما وفر له حياة كريمة جعلته يلتمس العلم خارج مصر على نفقة والده، المهم أن الصبى تلقى تعليمه الأولى فى المرج ثم انتقل إلى القاهرة؛ حيث درس بمدرسة النحاسين الابتدائية، ثم الخديوية الثانوية، إلى أن حصل على البكالوريا عام

١٩١٣، وفى القاهرة انضم إلى المنتديات الأدبية والثقافية والتقى بشعراء عصره. وكتب بعضًا من الأشعار فى صحف هذا الزمان، وكانت مصر تشهد نهضة صحافية كبيرة وتموج بحركة وطنية جديدة بعثها مصطفى كامل ورفاقه، مما فتح وعى فتانا وبصيرته على تلك الحركة الشابة وأسهم فى تكوين وجدانه الوطنى وفكره القومى، وهو ما عبر عنه فى قصائده التى أبرزت هذه الروح، بعد أن انجذب إلى الأدب والشعر على نحو خاص، فوضع كتابه الأول "شعراء العصر" عام ١٩١٠، الذى قدم فيه تأريخًا أدبيًا لعدد من الشعراء وكتاباتهم، مما كشف عن شخصيته كأديب صاحب حس تاريخى برز أكثر فى مؤلفاته الأدبية التالية، وكمؤرخ لم يفارقه حسه الأدبي، فكان أديبًا مؤرخًا، أو مؤرخًا أديبًا، حيث ستتضافر الصفتان – أو الموهبتان – فى شخصه وتتجاذبان نشاطه الفكرى وإنتاجه الثقافى العلمى طوال حياته العريضة والثرية.

وفى عام ١٩١٣ سافر إلى فرنسا لاستكمال الدراسة على نفقته الخاصة، فأقام فترة فى ليون، صقلت لغته الفرنسية وجعلته يتذوق الشعر الفرنسى وأكسبته القدرة على مواجهة الحياة الاجتماعية فى فرنسا، وفيها تأثر بما عايشه فى المجتمع – حسب تعبيره– "من حب الحركة والجدية والنشاط والعمل، والطموح الذى يحفز الغرب، فضلاً عن مظهر الجشع المادى والاستعمارى الذى يحييه ويقتله، ومظهر التطاحن والجرى وراء "الحياة". وانتقل محمد صبرى إلى باريس حيث التحق بالسوربون، لكنه لم يمكث طويلاً حينما اضطرته ظروف الحرب العالمية الأولى إلى العودة إلى مصر، حيث عكف على كتابة المقالات الأدبية فى صحيفة "المؤيد" جمعها فيما بعد فى كتابه "ذكرى الماضى أو سياحة فى الجبل" نشره عام ١٩١٥.

ولم يلبث أن عاد إلى فرنسا عام ١٩١٥؛ ليستكمل دراسته لمرحلة الليسانس فأنجزها عام ١٩١٩، واختار أن يتخصص فى التاريخ الحديث، على أن يكون الأدب هو دراسته الفرعية، وكان يرى أن معرفة التاريخ الأدبى ضرورة لدراسة التاريخ السياسى والاجتماعي. ومن المعروف أن مؤرخنا التقى فى باريس بأعضاء

"الوفد المصرى"، الذين وفدوا إلى باريس فى أبريل ١٩١٩ لعرض قضية مصر الوطنية على مؤتمر الصلح، ووضع نفسه فى خدمة نشاط الوفد حين عمل سكرتيرًا له ولزعيمه سعد زغلول، الذى وصفه آنذاك بأنه مثقف ومهذب وخبير بالحياة الفرنسية وله علاقات طيبة بالصحافة الفرنسية.

وبناء على نصيحة سعد زغلول عكف محمد صبرى على كتابة "تاريخ واقعى معاصر" لأحداث ثورة مصر عام ١٩١٩ تحت عنوان "الثورة المصرية"، نشر فى جزئين عامى ١٩١٩ و١٩٢١، ترجم أولهما مجدى عبد الحافظ وعلى كورخان (المشروع القومى للترجمة عدد ٥٩٢ عام ٢٠٠٣). كما نشر محمد صبرى – عام ١٩٢٠ – كتيبًا آخر بعنوان "المسألة المصرية منذ بونابرت حتى ثورة ١٩١٩"، ترجمه ناجى رمضان عطية ونشر بعدد يناير ٢٠٠٧ من مجلة "مصر الحديثة"، التى تصدرها دار الكتب المصرية، ويبدو أنه جاء فى شكل تقرير تاريخى خدمة للوفد المصرى وللقضية الوطنية المصرية.

وعندما غادر الوفد وعاد إلى مصر فى أواخر عام ١٩٢١ عمل محمد صبرى محررًا ومترجمًا بصحيفة "السياسة"، التى كانت لسان حال حزب الأحرار الدستوريين منذ أكتوبر ١٩٢٢، فكان ينشر فيها مقالاته الأدبية والتاريخية دون أن ينخرط فى سياسة الحزب متمسكًا باستقلالية المؤرخ وحريته، خاصة وأنه بدأ يهيئ نفسه لإعداد رسالته للدكتوراه فى التاريخ عن "نشأة الروح القومية المصرية ١٨٦٣ – ١٨٨٢"، التى أتمها فى جامعة السوربون وصدرت عام ١٩٢٤، ليكون أول مصرى ينال دكتوراه الدولة فى الأدب (وهى غير دكتوراه الجامعة) من السوربون. وقد ترجم هذه الدراسة المهمة مترجمنا ناجى رمضان عطية وصدرت عن المركز القومى للترجمة (عدد ١٠٣٥ عام ٢٠٠٦).

ومنذ عاد بالدكتوراه من السوربون اعتاد أصدقاؤه أن يتبعوا اسمه بلقب "السوربوني" ذلك الذى أصبح علمًا على اسمه فاشتهر به. وكانت أول وظيفة شغلها بعد عودته هى مدرس للتاريخ بمدرسة المعلمين العليا فى نوفمبر ١٩٢٤، ثم انتقل

إلى التدريس بالجامعة المصرية بعد أن ضمت إلى وزارة المعارف منذ عام ١٩٢٥، انتقل بعدها إلى التدريس بدار العلوم عامى ١٩٢٧ و ١٩٢٨.

وبين سنتى ١٩٢٥ و ١٩٣٣ استأنف مؤرخنا دراساته فوضع كتابه "تاريخ مصر الحديث من محمد على إلى اليوم" عام ١٩٢٦، الذى قررته وزارة المعارف على المدارس الثانوية ومعاهد التعليم العالى، وأعقب ذلك بدراسة عن "الثورة الفرنسية ونابليون" عام ١٩٢٧، وقد زاوج بين الأدب والتاريخ فى كتابه "أدب وتاريخ" الذى نشره فى العام نفسه. وخلال الفترة نفسها من حياته وضع سفرين كبيرين بالفرنسية أولهما عن "الإمبراطورية المصرية فى عهد محمد على والمسألة الشرقية" وقد صدر عام ١٩٣٠، وترجمه ناجى رمضان عطية

وهو تحت الطبع، والآخر هو هذا الكتاب الذى بين أيدينا عن "الإمبراطورية المصرية فى عصر إسماعيل والتدخل الأنجلو - فرنسي" والذى صدر عام ١٩٣٣. فضلاً عن إعداده لدراسة أخرى باللغة العربية تحت عنوان "مصر فى أفريقيا الشرقية: هرر وزيلع وبربرة" وقد صدرت فى العام نفسه.

ولأن مؤرخنا كان يحب السفر إلى أوربا ليكون قريبًا من مصادر دراساته، فقد عمل مديرًا للبعثة التعليمية فى جنيف (١٩٣٤-١٩٣٧) على الرغم من أن هذه الوظيفة كانت دون مستواه العلمي، فقد ظل بها حتى انتهت مدة عمله وكان عليه أن يعود إلى مصر، لكنه آثر البقاء فى باريس عام ١٩٣٨ بعد أن ترك الوظيفة، خاصة بعد زواجه من سيدة سويسرية كانت تقيم فى فرنسا، عاد بها إلى مصر عام ١٩٣٩ ليظل فترة دون وظيفة، عين بعدها مديرًا لإدارة المطبوعات والنشر فى أواخر العام نفسه، لينتدب بعدها مفتشًا لمادة التاريخ بمدارس وزارة المعارف، ومنها انتقل إلى وظيفة نائب مدير دار الكتب المصرية عام ١٩٤٤، والتى صار مديرًا لها بالنيابة منذ أواخر عام ١٩٤٦.

ولما كان محمد صبرى خبيرًا وعالمًا بدقائق المسألة المصرية فقد عهد إليه رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشي، الذى كان يستعد لعرض قضية مصر على مجلس الأمن عام ١٩٤٧، بأن يعد دراسة عن المسألة السودانية تطبعها وزارة الخارجية فى شكل كتاب يحمله معه إلى مجلس الأمن، مما أثار حفيظة وزير المعارف عبد الرزاق السنهورى الذى كان قد أعد كتابًا عن الموضوع نفسه تحت عنوان "قضية وادى النيل" لذلك لم يقدر السوربونى حق قدره ويعينه فى وظيفة مدير دار الكتب – التى كان يشغلها بالنيابة – مما جعله يقدم استقالته التى قبلها السنهورى باشا.

كذلك لقى السوربونى ما اعتبره ظلمًا آخر حاق به عندما تقدم عام ١٩٤٩ لنيل جائزة فاروق الأول فى العلوم الاجتماعية بكتابه عن الإمبراطورية السودانية والأطلس الملحق به، ولم ينلها بينما نالها أحد أعضاء اللجنة المنوط بها فحص الكتب المتقدمة. وفى عام ١٩٥٠ عاد مؤرخنا إلى الجامعة أستاذًا للتاريخ الحديث بجامعة فؤاد الأول (القاهرة الآن) بقرار من وزير المعارف الدكتور طه حسين، الذى عهد إليه فى العام التالى بإدارة معهد الوثائق والمكتبات بكلية الآداب، وهو مارأى فيه السوربونى تقديرًا لعلمه وخدمته فى الوثائق ودار الكتب.

وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، قررت لجنة التطهير التى شكلتها الثورة، فصله من وظيفته بالجامعة فى ديسمبر ١٩٥٢ ليصبح من "ضحايا الثورة" بعد أن جرى تحقيق معه عن وشايات لم يدر عنها شيئًا، حيث تشككت القيادة الجديدة فى ولائه، وبسبب بعض الخلافات القديمة بينه وبين بعض أصحاب النفوذ، وربما كان لحمله لرتبة البكوية التى منحه الملك إياها دخلًا فى جعله محسوبًا على النظام القديم... وما لبثت قيادة الثورة أن راجعت موقفها منه، وقدرت كفاءته العلمية وخبرته بشأن المسألة السودانية، فعهدت إليه وزارة الإرشاد القومى فى سبتمبر ١٩٥٣ بأن يعد بحثًا عن السودان، كما طلبت إليه الإذاعة المصرية فى يناير ١٩٥٤ أن يعد سلسلة أحاديث عن السودان، فأنجز ذلك على خير ما يرجى.

وعندما أثيرت قضية تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، قدم السوربونى كتابًا يتناول "قضية التدويل واتفاقية عام ١٨٨٨" ليثبت أنها قضية استعمارية بالدرجة الأولى، وقد تلقى من الرئيس عبد الناصر خطابًا يشكره على هذا الكتاب وعلى خدماته الوطنية.

وعلى الرغم من أن مؤرخنا عاش حياة غير مستقرة، وظيفيًا وأكاديميًا، فإنه لم يكف عن التأليف والإنتاج العلمي، الذى وضعه فى مصاف كبار المؤرخين الرواد. وفى سنوات حياته الأخيرة ازداد ضيقًا بالناس وآثر العزلة حتى توفى فى يناير عام ١٩٧٨، بعد أن خلف تراثًا قيمًا من الدراسات التاريخية العلمية والموثقة جديرًا بترجمة ما تبقى منه، ودراسته ووضعه فى مكانته اللائقة به بين كبار مؤرخى مصر الحديثة. ولعل المجلس القومى للترجمة قد حقق هذا الأمل بالفعل عندما نشر ترجمة لكتابه عن الثورة المصرية (جـ١) ثم كتابه عن نشأة الروح القومية، وأخيرًا – وليس آخرًا – هذا الكتاب الكبير عن الإمبراطورية المصرية فى عهد الخديوى إسماعيل، والذى سيعقبه نشر كتابه الآخر الكبير عن الإمبراطورية المصرية فى عهد محمد على (تحت الطبع).

* * *

بعد أن أتم السوربونى دراساته عن الثورة المصرية، والمسألة المصرية، ونشأة الروح القومية، كانت القضية الوطنية قد دخلت فى مرحلة المفاوضات المصرية – البريطانية، بعد أن انعطفت الأحداث بالثورة الوطنية إلى هذه المرحلة الطويلة والمرهقة (والتى استمرت حتى توقيع اتفاقية الجلاء التام عام ١٩٥٤)، وكانت قضية السودان من أهم العقبات التى تحطمت عليها المفاوضات بسبب سياسة بريطانيا تجاه السودان ورغبتها فى انتزاعه.. الأمر الذى أثار الشعور الوطنى على نحو كبير، ومن هنا أخذ السوربونى على عاتقه دراسة تاريخ علاقة مصر بالسودان فى إطار وحدة وادى النيل، منذ أن نشأت هذه الوحدة فى عصر محمد على ليقدم معرفة تاريخية، علمية وموثقة لخدمة القضية الوطنية، فدرس

خلال الفترة (١٩٢٦-١٩٣٣) التوسع المصرى فى أفريقيا وتأسيس الإمبراطورية فى عهدى محمد على والخديو إسماعيل. وما أحاط بذلك من صراع دولى وتدخل أوروبي. وكان ثمرة هذا الجهد كتابين كبيرين نشرهما بالفرنسية هما كتاب "الإمبراطورية المصرية فى عهد محمد على والمسألة الشرقية ١٨١١-١٨٤٩" - على نحو ما أشرنا - وكتاب "الإمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل والتدخل الإنجليزى - الفرنسى ١٨٦٣-١٨٧٩". وقد صدر الأول عام ١٩٣٠ والثانى عام ١٩٣٣. وفى هذا العام نفسه رأى أن يفرد كتابًا بالعربية عن ممتلكات مصر فى أفريقيا الشرقية (هرر وزيلع وبربرة) ليفصّل ما أجمله بشأن هذه الممتلكات ويستكمل دراسته مركزًا على دور مصر الحضارى فى هذه المنطقة.

وقد ظل السوربونى معنيًا بالموضوع وبتاريخ مصر فى القرن التاسع عشر، والتأريخ للإمبراطورية المصرية ووضع السودان المصري، فأعد دراسته المعروفة "السودان المصرى ١٨٢١-١٨٩٨" بالفرنسية عام ١٩٤٧ وهو الكتاب الذى أشرنا إلى استعانة النقراشى باشا به عند عرضه للقضية المصرية على مجلس الأمن، وكان السوربونى سعيدًا بإنجاز هذه المهمة لكى يظهر "حقائق علمية أراد الكثيرون طمسها وتشويهها" فوضع بذلك التاريخ العلمى فى خدمة قضايا الوطن ونضاله السياسي، وقد ترجم هذا الكتاب إلى العربية ليصدر فى العام نفسه.

ولم يكتف مؤرخنا بذلك بل أراد أن يوسع دراسته لتشمل القرن التاسع عشر بأكمله، وأن يضيف فصولًا جديدة عن الحدود الجغرافية للإمبراطورية وأطلسًا للخرائط، وكان من نتيجة ذلك أن أصدر كتابه " الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر" عام ١٩٤٨ ليؤكد أن السودان المصرى صار إمبراطورية عظيمة، تمتد حدودها شرقًا إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي، وجنوبًا ليشمل منابع النيل ومنطقة خط الاستواء، وليثبت أن مشروعات "السودنة" والفصل بين مصر والسودان واحتلال منابع النيل وممالكه، هى سياسة استعمارية بريطانية. كما رد على النظرية البريطانية المتداولة فى الكتب الرسمية وغير الرسمية والتى رددتها

كتب الأوربيين جميعًا بشأن فساد الحكم التركى – المصرى للسودان، وعن أسباب الثورة المهدية، كما كشفت عن الفساد الذى عانى منه السودان فى ظل الحكم الثنائى ودور الإنجليز والأوربيين فى فصله عن مصر.

يبقى أن نشير إلى أن السوربونى نجح فى توظيف التاريخ والمعرفة العلمية لخدمة قضايا وطنه من ناحية، وتأكيد الشعور القومى من ناحية أخرى، لإدراكه العميق لأهمية التاريخ فى تشكيل الوعى القومى وتنمية الشعور الوطنى والحفاظ على الشخصية القومية، فضلًا عن التصدى للقوى الاستعمارية وفضح سياستها بالأسلوب الذى تفهمه، وبلغتها أيضًا.. لقد كان مؤمنًا بأن وراء أى تحرك وطنى روحًا دافعة ومؤثرة، يتعهدها المؤرخون والفلاسفة ويكشفون عن عظمتها، ولعل هذا كان دافعًا أساسيًا لكتابته عن عظمة ودور الإمبراطورية المصرية فى القرن التاسع عشر فى عهدى محمد على وإسماعيل... وأستأذن القارئ الكريم فى أن يرجع إلى ما كتبته عن رؤية السوربونى للتاريخ وملامح منهجه فى دراستى التى قدمت بها كتابه عن نشأة الروح القومية (المشروع القومى للترجمة عدد ١٠٣٥فى ٢٠٠٦) إذا ما أراد تفصيلًا لذلك.

* * *

أما عن هذا الكتاب الذى بين أيدينا فينبغى ملاحظة أن السوربونى كان مؤمنًا بعظمة مصر وبقدرتها على صنع إمبراطورية لها تمتد فى قلب القارة الأفريقية، لتنشر فى ربوعها الحضارة والسلام، وأنها نجحت فى ذلك بالفعل، ولكن التدخل الأنجلو – فرنسى هو الذى حاصر هذه الإمبراطورية، وأضعف مصر ذاتها وهو ما انعكست آثاره بطبيعة الحال على ممتلكاتها وإمبراطوريتها الأفريقية، وسنلاحظ كذلك أن المؤلف راح يدرس بعمق واتساع أوضاع مصر والضغوط الأجنبية عليها والأزمات المالية التى أرهقتها، قبل دراسته لتوسعها فى أفريقيا، وهو ما استغرق فصولًا تجاوزت نصف حجم الكتاب؛ لأنه لن يتسنى لنا أن نتفهم أوضاع الإمبراطورية ما لم نتفهم ما الذى يدور فى رأسها، وهو القاهرة.

وفى صبر وأناة شديدين وبتوثيق محكم جعل السوربونى يتتبع جذور أزمة الديون التى أمسكت تدريجيًا بخناق البلاد، فصور كيف أصبحت مصر – منذ عهد محمد سعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣) – مرتعًا للمضاربات والمؤامرات المالية والاقتصادية، فى ظل حكومة مصرية تريد الحصول على المال بأى ثمن، فدخلت منذ تلك الفترة فى الحلقة المفرغة لهذا النظام المدمر الذى يتلخص فى تسديد الديون القديمة باقتراض ديون جديدة وليس بأية وسيلة أخرى.

ونقل المؤلف لنا ما ذكره جوستاف فلوبير – الروائى الفرنسى المعروف – عندما زار مصر فى عام ١٨٥٠ حيث رصد الصراع الإنجليزى – الفرنسى لالتهام الفطيرة المحشوة – مصر – ورأى أن فرنسا هى التى أعدتها لكى تلتهمها إنجلترا وأنها هى التى مهدت لإنجلترا غزو مصر ديبلوماسيًا واقتصاديًا وبواسطة الرهونات فى ظل تساهل سعيد باشا. لقد وثق سعيد بصداقة فرنسا وأوربا له؛ ولكن بدلاً من أن تكسب أوربا مصر، بالتعاطف معها على هيئة تعاون علمى وتقنى وجامعى، فإن أوربا فضلت إرسال المغامرين أو المحتالين والمستوطنين إلى مصر لتدشين عهد من الفضائح والتجاوزات تحت راية "الحماية القنصلية" التى كانت تدخلاً أجنبيًا غير مبرر فى شئون مصر الداخلية. وقد وصف من أسموهم رجال المال من الأوربيين بالمحتالين والمرابين أولئك الذين استفادوا من تواطؤ الدبلوماسية الدولية معهم، مما تناقض مع قوانين البلاد وكل القوانين الأخلاقية.

وقد قدم لنا السوربونى صورة للخديو إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) تختلف عن تلك الصورة المشوهة التى وصفته بالسفه والبذخ، عندما تحدث عن إنشاءاته وحروبه وتوسعات مصر فى عهده، وما أنفقه كذلك على الباب العالى – مرغمًا – لمواجهة التدفق الأوربي، وللحصول على الفرمانات التى توسع من استقلاله بمصر، وعلى رأسها فرمان عام ١٨٧٣ الشامل، الذى وصفه المؤلف بأنه كان بمثابة "دستور سياسى لمصر" على اعتبار أنه حصر وراثة الحكم فى أبناء إسماعيل فقط، ومنحه لقب خديوي، وسمح له بزيادة عدد أفراد الجيش عما حددته

معاهدة لندن، وكذلك سمح له بالاقتراض من الدول الأوربية، ومنحه حق عقد اتفاقيات تجارية معها... وبالرغم من أن المؤلف قد وضع كتابه فى عهد الملك فؤاد، وهو ابن الخديو إسماعيل، إلا أن تحليله لعصره تميز بنظرة ناقدة، فعندما تحدث عن توسيع استقلال مصر، رأى أنه عند التطبيق العملى حدثت ثغرة كبرى فى هذا الاستقلال ذلك أنه عندما شجع الباب العالى إسماعيل على الاستقلال الذاتى ماليًا، فإنه ساعده على تسليم ولاية مصر إلى قوة ثالثة. إن الخديو نفسه لا يستحق الشفقة – فى نظر المؤلف – بسبب ولعه بالمضاربة على الأوراق المالية وهيامه بالاقتراض. ولم يكن إسماعيل وحده هو الفريسة، لكنها كانت ثروة مصر نفسها.

ومن الموضوعات الجديرة بالتأمل والمراجعة ما قدمه السوربونى من وجه آخر لإسماعيل صديق (المفتش) وزير مالية الخديوى إسماعيل الذى عرفت عنه قسوته مع الفلاحين المصريين، فقد نقل عنه شهادات من القناصل الأوربيين تفيد بأنه كان زعيمًا للحزب المعارض للنفوذ الأوربي، وأنه كان ممن تصدوا لمحاولات أوروبا السيطرة على الإدارة المالية لمصر، وأنه أعد مشروعًا إصلاحيًا مضادًا للمشروع الأوروبي، ومن ثم كان عقبة حقيقية تعيق تنفيذ المخطط الأوربي، وأوضح أن اغتيال إسماعيل صديق – أو التخلص منه – كان من أكبر أخطاء الخديوى إسماعيل السياسية.

ومن الموضوعات الخطيرة التى كشف عنها هذا الكتاب دور قناصل الدول الأوربية، وما فعلوه بمصر وحاكمها، مما كان كارثة، فأوضح إلى أى مدى تدخلوا فى أوضاع مصر بشكل خطير، وهو ما أسماه المؤلف بالعصر الذهبى للقناصل، حيث قدم تحليلًا لجذور وأسس وتطبيق نظام الامتيازات الأجنبية، الذى عانت منه مصر طويلاً، حتى قدر له أن يلغى (عام ١٩٣٧) بعد كفاح مرير من الحركة الوطنية المصرية. لقد قدم الكتاب تحليلًا تاريخيًا موثقًا لنظام الامتيازات الأجنبية وكيف حاق الظلم بمصر والمصريين من جراء تفسير القناصل والجاليات للقوانين حسب مصالحهم، مع ضعف الولاة الذين تعاقبوا على حكم مصر بعد عهد محمد

على "لقد كان نظام الامتيازات الأجنبية يهدف إلى جعل مصر ملجأ لكل العناصر التى تمارس التهريب والتى تلفظها أوربا خارج أرضها..".

وحين درس مؤلفنا نظام تطبيق العدالة فى مصر أو النظام القضائي، الذى كان إقضاءً قنصليًا، ومحاولات إصلاحه، لم يفصله عن الشق السياسى الذى يتمثل فى تدخلات القناصل فى سير العدالة لصالح رعاياهم من الأوروبيين، وكشف كيف قاومت الدول الأوروبية مشروعات الإصلاح القضائى فى عهد إسماعيل، ورأى أن "الشعب المصرى بات يئن من قهر مزدوج تمارسه الحكومة والقناصل عليه.." وحتى عندما أنشأ إسماعيل مجلسًا للنواب، ووافق – أو أرغم – على قبول وزيرين أوروبيين (ويلسون ودى بلينير) فى وزارة نوبار، التى سميت بالوزارة الأوروبية أو "وزارة نوبار – ويلسون "، أوضح أن هذين الوزيرين كانا يرفضان الحضور إلى مجلس النواب لدراسة ملاحظات النواب والرد عليها "وهذا السلوك يتعارض بطبيعة الحال مع الممارسات البرلمانية فى أوروبا" بما يعنى أن أوروبا تريد التدخل والسيطرة ولا تريد الإصلاح، وأنها لا تؤمن بالنظام البرلمانى إلا فى بلادها.

وفى هذا السياق يتضح لنا أن المؤلف إن كان يؤيد أوروبا "الحضارية" التى درس فى جامعاتها وآمن بتفوقها الحضارى وضرورة الاستفادة منه، فإنه يفضح أوروبا "الاستعمارية والعدوانية" وفى عبارة دالة ومهمة يقول "إن مصر – أم كل الحضارات – تحتاج اليوم إلى أنوار وعلوم أوروبا، ولذلك فهى تتوجه إلى العلماء والفنيين الأوروبيين – العاملين لديها – وليس إلى المغامرين من كل صنف، فهؤلاء المغامرون يريدون تكبيل مصر بقوانينهم وعاداتهم، ويبذلون كل جهودهم لإنهاء وجودها بصفتها أمة؛ لكى يجدوا فى انهيارها وإذلالها وسيلة لاستمرار سياستهم التى عفا عليها الزمن" إنه هنا يفرق ويميز بين أوروبا المدنية والحضارة وأوربا الاستعمار والاستغلال، ويؤكد أن أوروبا لم تكن جادة فى معاونة مصر

على إصلاح شئونها أو راغبة فى ذلك، بل على العكس جعلتها فريسة للمغامرين واللصوص ورجال المال الذين اعتصروها فى ظل حماية قناصلها.

لقد قدم الدكتور محمد صبرى تفصيلات موثقة ومدهشة عن موقف بريطانيا من الخديوى إسماعيل وممتلكات مصر فى أفريقيا الشرقية وفى أفريقيا الاستوائية، فصور كيف كانت تحاربه وتفتش سفنه، وتحصل – بضغوط كبيرة – على توقيعه على اتفاقية إلغاء الرقيق وهى تعرف أن ذلك سيفجر ثورة القبائل المحلية عليه على اعتبار أن هذه التجارة هى مصدر رزقها الأساسي، كما جعلت جيوشه تشن حملات ضارية ضد النخاسة، مما ألقى بذور التمرد المقبل فى السودان، كذلك فإن الاتفاقية شجعت الأسطول البريطانى على ممارسة مراقبة مستمرة على كل تصرفات وأفعال السلطات المصرية فى البحر الأحمر وبلاد أفريقيا الشرقية مما أعاق نمو السيادة المصرية فى هذه البلاد... بينما كانت مصر تتخذ أساليب تنمية اقتصادية واجتماعية وإنسانية هادئة كانت ستقضى تدريجيًا على النخاسة دون صراع دموي. لقد أثبت السوربونى أن هدف بريطانيا من اتفاقية إلغاء تجارة الرقيق لم يكن هدفًا "إنسانيًا" كما ادعت، بل كان هدفًا سياسيًا خالصًا.

ومن الموضوعات المهمة التى أضاءها هذا الكتاب أنه درس الدور المصرى فى هرر وزيلع وبولهار وبربرة وبقية ساحل الصومال خلال وقوع هذه المناطق تحت الحكم المصرى خلال الفترة (١٨٧٢-١٨٨٤) حيث ركز على الدور الحضارى الرائع الذى أجهضه الإنجليز عندما أخذوا على عاتقهم سحب القوات والإدارة المصرية من هذه المنطقة , مما كان له وقع الصاعقة على الجالية المصرية التى بلغت ١٤٥٠٠ فرد من المدنيين والعسكريين والذين مارسوا سياسة التسامح الدينى وأصهروا إلى أهالى البلاد، وبنوا منازل كثيرة اضطروا إلى بيعها مع ممتلكاتهم بالمزاد "وخرجوا من هرر كما خرج العرب من أسبانيا.." بعد أن كانت هرر قد وصلت إلى أعلى درجات الرفاهية والتقدم، غير أن بريطانيا ودول أوروبا لم تكن تسمح بتشجيع هذه السياسة "لقد كان يجب على مصر أن تتخلى عن

كل تطلعاتها للعظمة والقوة.. ولأن مصر فى تلك البقعة الأفريقية الجميلة كانت متحررة من كل القيود الأوروبية، فإنها استطاعت إظهار مدى عبقريتها وأدت مهمتها الحضارية فى القارة السوداء بكفاءة عظيمة.."

ومن الموضوعات الخطيرة التى أبرزتها الدراسة فى هذا الكتاب مهمة صمويل بيكر فى المنطقة الاستوائية لمد السيادة المصرية ومحاربة النخاسة وإقامة حكومة قوية ودائمة هناك (١٨٦٩-١٨٧٣) فذكر كيف أن الدعاية الإنجليزية سجلت تاريخ هذه المهمة وجعلت من بيكر بطلًا، فتصدى السوربونى لذلك وقدم شهادات موثقة أثبتت أن بيكر بدد أموال مصر فى مغامرة شائنة ومنع إنشاء خطوط مواصلات منتظمة فى السودان، رغم أهميتها لإلغاء النخاسة، وأوضح كيف أن مديرية خط الاستواء التى أنشأها لم توجد إلا بالاسم فقط، فلم تكن مصر مسيطرة عليها، خاصة وأن بيكر خلق أعداء لمصر فى كل مكان، وأن هذه الحملة فعلت كل شيء ما عدا نشر السلام والتقدم والحضارة وهو ما أراده الخديوى فى رسالته التى أرسلها إليه فى فبراير ١٨٧٢ (راجع نص هذه الرسالة التى تكشف عن ذكاء ووعى الخديوي، فى سياق حديث المؤلف عن مهمة بيكر). وفى النهاية أضاف مؤلفنا أن بيكر ألقى على كاهل الخزانة المصرية عبئًا ماليًا جديدًا، علمًا بأنه لم يلمس مرتبه وإنما تركه يتراكم لدى المصارف حتى بلغ مليون فرنك، وتسبب فى كراهية الرأى العام للسلطات المصرية, والأخطر أن هذه المهمة قد عملت على زيادة النفوذ الإنجليزى فى مصر زيادة هائلة.

كذلك شرح الدكتور محمد صبرى أبعاد دور جوردون وحلل شخصيته تحليلًا دقيقًا – ومثيرًا – تلك الشخصية التى أضفى عليها المؤرخون والكاتبون طابعًا أسطوريًا، فأوضح كيف أضاع جهود مصر الكشفية فى خط الاستواء ومنطقة البحيرات، بينما كان مكلفًا من الخديوى بتوسيعها والدفاع عنها وتأمينها، وكان ذلك لصالح بلاده بطبيعة الحال؛ وبعد أن قدم تحليلاً نفسيًا فريدًا لشخصيته المعقدة والمركبة، خرج السوربونى بنتيجة مؤداها أننا إذا جردنا جوردون من

الأساطير التى تحاك حول شخصيته , فسنجد أن جوردون الحقيقى لم يكن محاربا عظيما ولا إداريا جيدا ولا ديبلوماسيا كفؤا... لقد نجح فى نشر الفوضى فى السودان، تمهيدا للاستيلاء عليه بعد فصله عن مصر... لقد نبَّه مؤلفنا إلى ضرورة الفصل ما بين حكومة جوردون وحكومة المصريين، ذلك أن هناك مؤرخين ودبلوماسيين إنجليز يبذلون قصارى جهدهم لكى يخلطوا الأوراق بهدف إلقاء مسئولية الإدارة السيئة فى السودان على عاتق المصريين. لقد كانت إدارة جوردون للسودان إدارة معادية لمصر، فقد تجاهل سلطة الخديوى وقام بعملية إقصاء الموظفين المصريين واستبدالهم بموظفين أوروبيين وسودانيين أقل كفاءة ومقدرة.

* * *

بقى أن نشير إلى عدد من الملاحظات العامة والمنهجية التى أحاطت بتأليف هذا الكتاب: من هذه الملاحظات أن القارئ قد يعتقد أن ثمة خللًا منهجيا عندما يرى أن المؤلف خصص الجزء الأكبر من كتابه للحديث عن مصر؛ فقد خصص الكتاب الأول للحديث عن مصر من عهد محمد على حتى عهد إسماعيل وبدايات التدخل الأوربي؛ أما الكتاب الثانى فقد عالج تحول مصر فى عهد إسماعيل ورد الفعل بقيام الحركة القومية ضد التدخل الأوروبي؛ أما الكتاب الثالث فقد خصصه لإمبراطورية مصر الأفريقية فى السودان والصومال وشرق أفريقيا ثم المديرية الاستوائية وأوغندا، ولكن هذا الأمر له دلالته: فالكتاب عن تاريخ مصر - بالدرجة الأولى - وإمبراطوريتها الأفريقية فى عهد إسماعيل، ومن ثم كان الاهتمام بالرأس أكثر من الاهتمام بسائر الجسد، وما حدث للإمبراطورية أدير من القاهرة فى شكل صراع مرير بين حاكم حالم بالعظمة والمجد وبين فئام من القناصل والمغامرين والمحتالين وأصحاب الامتيازات ورجال المال الأوروبيين.

ومن هذه الملاحظات كذلك ما يتعلق بتعمد السوربونى إعداد كتابه هذا - ومن قبله كتابه عن إمبراطورية محمد على - باللغة الفرنسية لكى يقرأه الأوروبيون - وهم الفاعلون الحقيقيون لهذه الأحداث - رغبة منه فى مخاطبة